الرشيد وقيل ابو محمد المعروف بالمهدي وفي البخاري اول من سأل
كتابه البينة على القاضي ابن ابي ليلى **وندب ختمه** اي الكتاب الذي
يرسله قاض لاخر قاله ابن سلمون وتبعه من بعده قيل ولا يظهر له
كبير فائدة لان الاعتماد كما علمت على شهادة العدلين والبتول
مستند اليهما وجودا وعدما قاله الشيخ وهو واضح في صورة المخالفة
واما عند اتفاقهما فقد يفيد الختم ظاهرة خوف ان يسقط او يسرق
من العدلين ويزاد فيه او ينقص منه وانما لم يجب الختم في هذه
الحالة لعدم تحقق ذلك قاله ح وقال في الحاشية قولهم ختمه اي
من خارجه لا من داخله لانه واجب الا ان لانه المعول عليه **وصح**
قول القاضي المعدول **اشهدوا بما في هذا** الكتاب المطوي المختوم
عليه من خارجه بلا فتحه وقراءة ما فيه عليهم ويدون اعلامهم
بما فيه قال سند وان دفع القاضي الى الشهود كتابا مطويا افاد
ان اشهدهما على نفسه ان ما فيه حكمه او خطه وان لم يقرأوه
ولا فتحه وظاهره ان الشهادة بدون اشهاد لا تعتبر وهو قول
اشهد وقال ابن القاسم وابن الماجشون تعتبر ح وقال الخرشي
اختلف قول مالك فيمن دفع الى شهود كتابا مطويا وقال اشهدوا
علي بما فيه ولم يقرأه عليهم فقال مرة الشهادة جائزة لانها اذا كانت
على خط ما به ولا معارض واختاره ابن عبد السلام وهو المشهور
كما ان الرجل اذا دفع ورقة مطوية لرجلين وقال لهما اشهدا علي
بما في هذه الورقة وانه عندي وفي ذمتي فانه يفيد اذا شهدا
عليه بما فيها لان الاقرار بالمجهول صحيح فكذا تشبيه للقياس اي
وافاد هذا قيا ساعليه هذا ومفهوم اشهدهما انه لو لم يشهدهما
وشهد لم تعمل بشهادتهما حتى يشهدا انه قد اشهدهما هذا قال
العدوي والحاصل انهما روايتان الرواية الاولى التي مشى عليها
المصنف افادة لانه اشهدهما عليه وقد ادى ذلك من غير تقارض

والرواية

والرواية الثانية عدم الافادة ووجهها المازري بانهم لم يعلموا
ما تضمنه كتابه فالشهادة بمضمونه شهادة بما لم يعلموا وضعف
بان ما تضمنه عليه الجملة قد اقر به من امر بالشهادة والعلم تارة
يتبع جملة وتارة يقع تفصيلا **ومير** القاضي **فيه** اي الكتاب
الذي اراد بعثه لقاض اخر بخبره فيه انه حصل منه حكم اوما
هو دونه ومفعول مير **الخصم** المحكوم او المشهود عليه بكتابة
اسمه وكنيته ولقبه وجده كذلك ان احتيج له وافاد الابي
عن عياض انه اذا كان مشهورا باسمه فلا يحتاج لاسم ابيه
ولجده ووجهه ظاهر وكتابة حليته من طول بياض وطول
وافتراق حاجبيه وامتدادها وقبيلة ومسكن وحرفة وغيرها
من الصفات التي يغلب على الظن انه لا يشاركه فيها غيره **فان**
شاركه اي الخصم غيره في الاسم والصفات التي في كتاب القاضي
فلا حكم اي فلا يحكم القاضي المرسل اليه الكتاب على احد من المشتركين
في الاسم والصفات لانه تحكم ومخاطرة بالحكم على غير الخصم **والا**
بمير القاضي الخصم في كتابه **فهل** يمكن القاضي المبعوث اليه الكتاب
المدعي من دعواه على من وافق اسمه الاسم الذي في الكتاب
وان ادعى انه غير المخصم **فعليه** اي ذي الاسم **اثبات الشركة**
لغيره في الاسم فتسقط الدعوى **او** لا يمكنه من اقامة الدعوى
عليه **وعلى الطالب اثبات التفرد** بهذا الاسم في البلد لهذا
الشخص الذي اراد الطالب اقامة الدعوى عليه في الجواب
خلاف قال العدوي والراجح الاول كما يفيده النقل **ولا يسغفه**
القاضي المرسل اليه **الاحكم القاضي الاهل** للقضاء وهو
العدل في شروطه المنقدم مع بسطه في التسغيف فقال **كقضاة**
الامصار كالمدينة ومكة وصنعاء ودمشق ومصر فيسغف
المرسل اليه حكمهم ويبني على ما وقع بينهم دون وان لم